

مدى توافق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 الموسوم بالعناصر المقنعة مع

نظيره من المعايير الدولية- دراسة مقارنة -

**The compatibility of the Algerian standard on auditing 500
"Evidence Items" with the international auditing standards**

- A comparative study-

محمد أمين لعروم¹، سامية فقير²

¹ جامعة امحمد بوقرة ببومرداس (الجزائر)، larroum.mirou@yahoo.fr

² جامعة امحمد بوقرة ببومرداس (الجزائر)، fekirsamia@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/08/18 تاريخ القبول: 2020/10/11 تاريخ النشر: 2021/11/06

Abstract

This study aimed to present the most Important Algerian auditing standards with a special focus on the Algerian standard on auditing 500"Evidence Items" by addressing its content which is the purpose of our study, and trying to identify the inconsistencies and differences with the International Auditing Standards.

This, an empirical study was conducted 60 questionnaires were distributed to a sample of professionals and academics, 46 usable questionnaires were returned. The results revealed a great compatibility between the Algerian and international auditing standards despite the existence of some differences in the concepts that do not affect the content.

Key words: Auditing, International Standards Auditing ISA, Auditor, Evidence Items, Algerian-Auditing Standards NAA.

المخلص:

جاءت هذه الدراسة لعرض أهم معايير التدقيق الجزائرية مع التركيز على المعيار الجزائري رقم 500 الموسوم "العناصر المقنعة" من خلال التطرق إلى مضمونه، ومقارنته مع نظيره الدولي، فبعد دراسة ميدانية وزعت خلالها 60 استمارة استبيان على المهنيين والأكاديميين فكانت 46 قابلة للاستعمال، من خلال النتائج اتضح أنه هناك توافق كبير بينهما بالرغم من وجود بعض الاختلافات في المصطلحات التي لا تؤثر على المضمون.

كلمات مفتاحية: التدقيق، معايير التدقيق الدولية ISA، مدقق الحسابات، العناصر المقنعة، معايير التدقيق الجزائرية NAA.

1. مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وتوسع نشاط شركات متعددة الجنسيات وتزايد دورها دوليا تعقدت عملية التدقيق، هذا ما انجر عنه وجود فروقات في إعداد القوائم المالية وصعب تحليلها، الأمر الذي أدى إلى سعي المنظمات الدولية على رأسهم الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى إصدار معايير تدقيق دولية بغية تقليل هذه الفروقات، لذا وجب على كل دولة تبني هذه المعايير لاحتلال مكانة دولية.

الجزائر من بين الدول التي سعت إلى إصلاح المنظومة الاقتصادية لمواكبة التطورات العالمية، انطلاقا من 2010 بعد صدور القانون 10-01 المؤرخ 29 جوان 2010 المنظم للمهنة وتبنيها للقانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى صدور معايير تدقيق محلية بدءا من سنة 2016 مستوحاة من المعايير الدولية بغية تحرير التجارة الدولية وإخراج الجزائر من عزلتها ودمجها مع العالم الخارجي.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لدراستنا في السؤال الجوهرى التالي:

إلى أي درجة يتوافق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 الموسوم " بالعناصر المقنعة

" الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة مع نظيره من المعايير الدولية للتدقيق؟

من خلال السؤال السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية:

- هل يوجد اختلاف بين معيار التدقيق الجزائري رقم 500 "العناصر المقنعة" والمعيار الدولي للتدقيق؟

- هل عدم الحصول على أدلة إثبات كافية يؤثر سلبا على مصداقية رأيه الفنى؟

لغرض معالجة الإشكالية المطروحة، يتم طرح الفرضيتين التاليتين:

- لا يوجد اختلاف وفروق بين المعيار الجزائري للتدقيق الموسوم "بالعناصر المقنعة" مع نظيره الدولي؛

- إن عدم حصول الحصول على أدلة إثبات كافية لا يؤثر سلبا على مصداقية التقرير والرأي الفنى له.

1.1 أهداف الدراسة:

- التعرف على معايير التدقيق الدولية وعرض أهمها وفق آخر إصدار؛

- التطرق إلى معايير التدقيق الجزائرية الصادرة إلى غاية 2018 من الوزارة الوصية؛
- التعرف على إجراءات التدقيق عند جمع العناصر المقنعة؛
- استقصاء آراء المهنيين والأكاديميين حول درجة التوافق بين المعيارين الدولي والمحلي.

2.1 المنهج المتبع:

في الجانب النظري للإجابة على الإشكالية والإحاطة بجميع جوانب الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. أما الجانب التطبيقي إجراء مقارنة بين معيار من معايير التدقيق الجزائرية ونظيره الدولي، تم إعداد استمارة استبيان موجهة للمختصين في مجال المحاسبة والتدقيق لمعرفة درجة التوافق بين المعايير المحلية للتدقيق مع الدولية، مع تحليل الإجابات للوصول إلى النتائج المرجوة.

3.1 تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين تطرق الأول إلى الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية ISA من ناحية المفهوم وكذا التعرف على أهم إصدارات الهيئات الدولية لمعايير التدقيق الدولية، لإعطاء نظرة عنها كونها من متغيرات الدراسة. خصص الثاني لدراسة المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 "العناصر المقنعة" الذي يعد أساس الدراسة تناول الباحث فيه إلى عرض معايير التدقيق الجزائرية الصادرة مؤخرا إلى غاية 2018 مع التطرق إلى الإطار العام للمعيار الجزائري رقم 500 أساس الدراسة والمعنى بالمقارنة وهذا من خلال معرفة مفهوم العناصر المقنعة ووسائل الحصول عليها. أما الجانب الميداني تم إعداد استمارة استبيان وزعت على عينة ذات خبرة مهنية وأكاديمية في المحاسبة والتدقيق. حيث يتكون من محورين أساسيين، تناول المحور الأول محاولة دراسة درجة التوافق والاختلاف بين المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 مع نظيره الدولي المسمى "أدلة التدقيق"، أما الثاني تناول دراسة محتوى ومضمون المعيار الجزائري للتدقيق 500 لمعرفة محتواه ومحاولة معرفة أهمية هذه العناصر في تسهيل مهمة المدققين ودعم رأيه الفني.

2. الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية

نظرا لتزايد الاهتمام بمهنة التدقيق مؤخرا نتيجة نمو التجارة الدولية وتزايد نشاط الاستثمار الأجنبي دوليا، أثر سلبا على القوائم المالية نظرا لاختلاف طريقة إعدادها من بلد لآخر، فأصبح من الضروري إصدار إرشادات فنية تساعد على توحيد المهنة، الأمر الذي سمح بتأسيس الاتحاد الدولي للمحاسبين سنة 1977 المكون من 63 منظمة وهيئة محاسبية تمثل 49 دولة، الذي كان

صاحب فكرة إصدار معايير تدقيق دولية موحدة. فقام بتكوين لجنة المعايير الدولية للتدقيق التي كان من صلاحياتها إصدار هذه المعايير، بغية تعزيز التوافق الدولي لتسهيل عمل المهنيين، إذ بلغ عددها سنة 2014 إلى 36 معيار دولي.

1.2 مفهوم معايير التدقيق الدولية:

لقد تضمنت المهنة العديد من التعاريف عن معايير التدقيق الدولية، لعل أهمها: **التعريف الأول:** هي عبارة "مرشادات عامة General Guidelines تساعد المراجعين على الاضطلاع بمسؤولياتهم المهنية في مراجعة القوائم المالية، وتتضمن هذه المعايير الصفات المهنية Professional Qualités التي يجب مراعاتها عند القيام بعملية المراجعة مثل الكفاءة، والاستقلالية Independence وأدلة الإثبات Evidence ومتطلبات إعداد التقرير"¹ (العلي، 2015، صفحة 11)

التعريف الثاني: كما تعرف معايير التدقيق الدولية على أنها: "مقاييس للأداء، يتم وضعها بواسطة السلطات المهنية، أو عن طريق الاتفاق العام بين أعضاء المهنة، لتكون مرشدا عاما يوضح طريقة العمل، بحيث تمثل مقياسا موحدا للأداء"² (محمود سلامة رأفت وآخرون ، 2011، صفحة 168).

من التعاريف السابقة يمكن القول أن معايير التدقيق الدولية: «عبارة عن مبادئ وإرشادات موحدة دوليا تم إصدارها من طرف هيئة دولية بعد مرحلة طويلة من الدراسة والتفكير والتحليل. اتخذت كدليل لمساعدة المهنيين عند القيام بمهامهم وقياس أدائهم المهني، لذا وجب عليهم الالتزام بها خاصة عند قصور المعايير المحلية للحد من التناقضات وإضفاء المصداقية والشفافية على القوائم المالية".

2.2 إصدارات الهيئات الدولية لمعايير التدقيق الدولية.

أصدرت اللجنة عدة معايير اتخذت كدليل مهني ومرجع يساعد المهنيين على أداء مهامهم ويمدهم بالإرشادات اللازمة لإنجاز مسؤولياتهم على أكمل وجه وبجودة عالية، حيث كان إصدارها عبر فترات متتالية حسب الأهمية، لكن قام الاتحاد الدولي للمحاسبين بتعديلها وتبويبها حسب مراحل التدقيق³ (حسين أحمد دحوح، حسين يوسف القاضي، 2014، صفحة 69)، لكن بعد عام 1994 تم تبويب المعايير إلى أبواب، حيث أعطيت رموزا لكل

باب⁴(هادي التميمي ، 2006 ، صفحة 34)، فأخذ هذا التبويب ترقيا يبدأ من رقم 200 إلى 899، فمنها من عرفت إعادة صياغة ومنها من شملت بعض التعديلات حسب آخر إصدار يمكن حصرها فيما يلي⁵: (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2014).

- **الصفن الأول:** سمي بالمبادئ العامة والمسؤوليات، مرقم من 200 إلى 299؛
 - **الصفن الثاني:** تناول موضوع التخطيط والرقابة الداخلية، سمي هذا الصف باسم تقييم الخطر والاستجابة في تقدير الأخطاء، عدد معاييره 6 معايير مرقم من 300 إلى 499؛
 - **الصفن الثالث:** سمي بأدلة التدقيق، عدد معاييره 11 معيارا مرقمة من 500 إلى 599؛
 - **الصفن الرابع:** الاستفادة من عمل الآخرين، يضم 3 معايير مرقمة من 600 إلى 699؛
 - **الصفن الخامس:** سمي بنتائج وتقارير التدقيق، يضم 5 معايير من 700 إلى 799؛
 - **الصفن السادس:** المسمى بالمجالات المتخصصة، يضم 3 معايير مرقمة 800-899.
- في 2005 كانت المعايير تستخدم كمعايير وطنية في 34 دولة، إلا أنه يوجد قرابة 35 دولة تستخدم هذه المعايير أيضا دون تغييرات جذرية. لكن حاليا أصبح من الضروري على جميع دول العالم تبنيها نظرا لأهميتها البالغة في تحسين الأداء المهني وتوحيد الممارسات المالية الدولية⁶، (Mansouria Zaafrane , 2017, p. 107) لتدويل المهنة عالميا، إضافة إلى تسهيل المقارنات المالية الدولية خاصة في ظل انتشار الاستثمارات الأجنبية، لتعزيز التوافق الدولي لهذه المعايير وجعلها أكثر تلاع مع المعايير المحلية، بغية تنمية الاقتصاديات الدولية، وتوحيد القوائم المالية لتسهيل مقارنتها في أي بلد وذلك للحد من التناقضات⁷ (Robert Obret. Marie Pierre MAIRESS, 2009, p. 404)

3. الإطار العام لمعيار التدقيق الجزائري رقم 500 الموسوم "العناصر المقنعة"

قبل التطرق لمحتوى المعيار سيتم عرض المعايير الجزائرية الصادرة مؤخرا.

1.3 عرض معايير التدقيق الجزائرية حتى آخر إصدار سنة 2018:

في مطلع 2016 قامت لجنة متابعة المعايير التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة بإصدار معايير محلية جاءت باسم "معايير التدقيق الجزائرية NAA"، لرفع مستوى المهنة في الجزائر وجعلها كمرجع لتوحيد لغة التدقيق محليا إضافة عن ذلك تكييف البيئة الجزائرية تمهيدا لتبني المعايير الدولية⁸، (السعيد قاسمي، أحمد حيرش، 2017، صفحة 399) جاءت على شكل أربعة مقررات، كل مقرر يشمل 4 معايير محلية ملخصة في الجدول الموالي⁹:

(Ministère de Finance, décision N°002, N°150, N°23, 2017)

مدى توافق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 الموسوم بالعناصر المقنعة مع نظيره من المعايير الدولية- دراسة مقارنة -

الجدول 1: معايير التدقيق الجزائرية الصادرة مؤخرا

المقرر	رقم المعيار	اسم المعيار	التاريخ
المقرر 002 المتضمن للمعايير الأربعة الأولى	م ت ج 210	اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق	04 فيفري 2016
	م ت ج 505	التأكيدات الخارجية	
	م ت ج 560	أحداث تقع بعد إقفال الحسابات الأحداث اللاحقة	
	م ت ج 580	التصريحات الكتابية	
المقرر 150 المضمن للمعايير الأربعة الثانية	م ت ج 300	تخطيط تدقيق الكشوف المالية	11 أكتوبر 2016
	م ت ج 500	العناصر المقنعة	
	م ت ج 510	مهام التدقيق الأولية - الأرصدة الافتتاحية -	
	م ت ج 700	تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوفات المالية	
المقرر 23 المضمن للمعايير الأربعة الثالثة	م ت ج 520	الإجراءات التحليلية	15 مارس 2017
	م ت ج 570	استمرارية الاستغلال	
	م ت ج 610	استخدام أعمال المدققين الداخليين	
	م ت ج 620	استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق	
المقرر 77 المضمن للمعايير الأربعة الرابعة	م ت ج 230	وثائق التدقيق	24 سبتمبر 2018
	م ت ج 501	العناصر المقنعة - اعتبارات خاصة	
	م ت ج 530	السير في التدقيق	
	م ت ج 540	تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها.	

المصدر: مقررات معايير التدقيق الجزائرية الصادرة عن وزارة المالية سنتي 2017 و 2018.

2.3 الإطار العام للمعيار الجزائري رقم 500 الموسوم "العناصر المقنعة":

جاء المعيار الجزائري رقم 500 ضمن المقرر رقم 150 الصادر 11 أكتوبر 2016، حيث يعد دليل ومرجع للمدقق كونه يبين له إجراءات اللازمة للحصول على العناصر المقنعة التي يستند عليها عند إبداء رأيه.

1.2.3 مفهوم العناصر المقنعة: كل المعلومات التي جمعها المدقق للحصول على نتائج لتأسيس رأيه وتتضمن¹⁰:

(Ministère de finance, décision N°002, 2017, pp. 14-16)

كل المعلومات المتواجدة في المحاسبة (كالقيود المحاسبية)، إضافة إلى الوثائق الثبوتية (الفواتير) كما نجد أيضا كذلك المعلومات المجمعة من وثائق أخرى (محاضر الاجتماعات، التأكيدات الخارجية).

2.2.3 وسائل جمع العناصر المقنعة:

- هناك عدة وسائل يعتمد عليها المدقق قصد جمع أكبر عدد من العناصر لعل أهمها:
- تفتيش السجلات أو الوثائق: فحص السجلات والدفاتر في داخل المؤسسة أو خارجها؛
- تفتيش الأصول العينية: جمع أدلة إثبات ذات موثوقية عالية عبر الفحص المادي لها؛
- الملاحظة المادية: الجرد المادي للمخزونات أحسن مثال عن ذلك؛
- طلبات التأكيد الخارجية: الحصول على تصريحات مباشرة من الغير تأكيدا لمعلومة ما؛
- المراقبة الحسابية: مراقبة المعلومات الموجودة في الوثائق والتسجيلات المحاسبية.

4. الدراسة الميدانية :

في إطار إسقاط الجانب النظري على التطبيقي قام الباحث بإعداد استبيان تم توزيعها على عينة توزيعا عشوائيا، حيث تعكس رؤى المختصين في مجال المحاسبة والتدقيق في الجزائر متمثلة في مهنيين ذوي خبرة كالخبير المحاسبي، محافظي الحسابات، وكذلك أكاديميين من أمثال الأساتذة الجامعيين. بما أن الدراسة تناولت موضوع معايير التدقيق الدولية فكان الهدف من هذا الاستبيان معرفة آراء الاثنين معا.

تناول المحور الأول دراسة مقارنة بين المعيارين رقم 500 "العناصر المقنعة" لمعرفة أوجه التوافق والاختلاف حسب المختصين في ميدان المحاسبة والتدقيق بغية تقديم مصادقية عالية للدراسة، أما المحور الثاني تطرق إلى مضمون هذا المعيار وأهميته في تسهيل عمل المدقق ودعم رأيه إضافة إلى مدى التزام المهنيين به عند إعداد تقاريرهم وممارسة مهامهم.

1.4 مجتمع الدراسة وعينته:

يتكون مجتمع الدراسة من فئة متخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق من مهنيين وأكاديميين، حيث اشترط المؤهل العلمي والخبرة المهنية. فيستوجب على الأكاديميين حصولهم شهادة ماجستير على الأقل والخبرة من طرف المهنيين، بلغ عدد مفردات العينة 60 فرد، تم استرجاع 50 استمارة كون 10 استمارات تم إهمالها من طرف المجيبين، والغاء

مدى توافق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 الموسوم بالعناصر المقنعة مع نظيره من المعايير الدولية- دراسة مقارنة -

4 استمارات بسبب عدم حصولهم على المؤهل العلمي المطلوب. من هذا وصلت الإجابات 46 إجابة من إجمالي الدراسة أي بنسبة تقدر ب 76%
2.4 محددات الدراسة:

استهدفت الدراسة مكاتب التدقيق الخارجي في الجزائر العاصمة بمختلف مناطقها، إضافة إلى بعض المكاتب في بومرداس، وهذا في الفترة الممتدة بين جويلية 2018 إلى غاية نهاية 2018.
1.2.4 أدوات الدراسة:

استخدام برنامج *SPSS V24* لتحليل النتائج، مع حساب المتوسط الحسابي لمعرفة الرأي العام لإجابات أفراد العينة، والانحراف المعياري لمعرفة درجة تشتت القيم عن متوسطها الحسابي لكل عبارة إضافة إلى انحراف كل محور. لمعرفة الاتجاه العام لأراء الأفراد تم إعداد الاستبيان حسب المقياس الثلاثي.

الجدول 2: مقياس ليكارت الثلاثي

التصنيف	نعم	لا	محايد
الدرجة	1	2	3
المتوسط المرجح	(1, 1.66)	(1.67, 2.32)	(2, 3.33)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مقياس ليكارت

2.2.4 اختبار ثبات الاستبيان:

للتأكد من صدق الاستبيان استخدم "ألفا كرومباك" عن طريق البرنامج الإحصائي *SPSS V24* قدر ب 86%، هذا يدل على ثبات الاستبيان كونها قريبة جدا من الواحد، حيث كما هو معلوم معامل "ألفا كرومباك" يكون محصور بين الصفر والواحد، فقربه للواحد يدل على وجود ثبات للاستبيان.

3.4. دراسة خصائص العينة المدروسة:

يتم دراسة الخصائص بحساب التكرارات والنسب وفق الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية.

1.3.4 الجنس:

سيتم حساب مختلف التكرارات والنسب الخاصة بالجنس قصد معرفة الفئة الغالبة من أفراد العينة التي أجابت على الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي. كما هو مبين في الجدول الموالي:

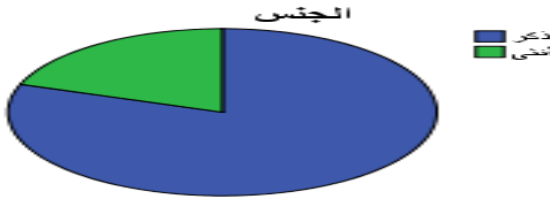
الجدول 3: إجابات العينة حسب الجنس

النسبة المجمعة	النسبة	العدد	الجنس
80.4	80.4	37	ذكر
100.0	19.6	9	أنثى
	100.0	46	المجموع

المصدر: بيانات الاستمارة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ينضح من خلال الجدول السابق، أن معدل وعدد الذكور إلى العينة المدروسة أكبر من معدل البنات، حيث قام 37 ذكر من أصل 46 المعنية بالإجابة أما البنات قدر ب 9 فقط. يتوزع أفراد العينة بنسبة مقدرة ب 80.4% للذكور، أما الإناث كانت النسبة مقدرة ب 19.6%. لذا يمكن القول أنا الأغلبية للذكور وهذا ما يدل اهتمام الذكور أكثر من البنات في ممارسة التدقيق في الجزائر. يمكن توضيح ذلك الشكل الموالي:

الشكل 1: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2.3.4 المؤهل العلمي:

معرفة الفئة الغالبة التي تخص المستوى العلمي التي شملت شهادة مهنية، دكتوراه، ماجستير.

الجدول 4: إجابات العينة حسب المؤهل العلمي

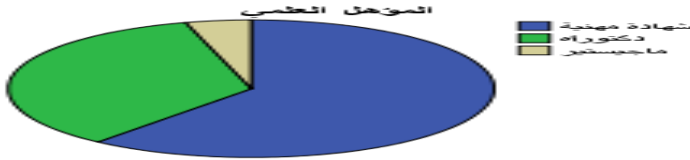
النسبة المجمعة	النسبة	العدد	المؤهل العلمي
60.9	60.9	28	شهادة مهنية
95.7	34.8	16	دكتوراه
100.0	4.3	2	ماجستير
	100.0	46	المجموع

مدى توافق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 الموسوم بالعناصر المقنعة مع نظيره من المعايير الدولية- دراسة مقارنة -

المصدر: بيانات الاستمارة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

اتضح من الجدول أن الفئة الغالبة تعود لأصحاب الشهادات المهنية فعددهم تراوح 28 مهني من أصل 46 استمارة موزعة، أي بنسبة تعادل 60.9%، يأتي حاملي شهادة الدكتوراه في الدرجة الثانية بنسبة تقدر ب 34.8%، أما في الأخير نجد حاملي شهادة الماجستير في الدرجة الأخيرة نسبة مقدر ب 4.3%. لهذا يمكن القول أن للمهنيين الأغلبية في الإجابة لمعرفة اتجاه نظرهم في الموضوع نظرا لخبرتهم في ممارسة المهنة.

الشكل 2: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

3.3.4 الوظيفة:

معرفة الفئة الغالبة في الإجابة حسب الوظيفة، وتظهر النتائج في الجدول الموالي:

الجدول 5: إجابات العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
خبير محاسبي	11	23.9	23.9
أستاذ جامعي	16	34.8	58.7
محافظ حسابات	19	41.3	100.0
المجموع	46	100.0	

المصدر:بيانات الاستمارة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

اتضح أن الفئة الغالبة شملت محافظي الحسابات الذين تراوح عددهم قرابة 19 محافظ من أصل 46 استمارة موزعة أي بنسبة قدرت ب 41.3%، ثم نجد بدرجة أقل فئة أستاذ جامعي في الدرجة الثانية التي شملت 16 أستاذ بنسبة مقدر ب 34.8%، وفي الأخير نجد فئة خبير المحاسبي بنسبة تقدر 23.9% هذا لصعوبة الوصول إليهم بسبب انشغالهم المهنية وقلة عددهم وطنيا مقارنة بمحافظي الحسابات، من خلال هذا اتضح أن

الفئة المستهدفة كانت المهنيين بدرجة كبيرة، بالأخص محافظي الحسابات نظرا لدرابتهم بالجانب التطبيقي واعتمادهم على المعايير كمرجع في مهمتهم.

الشكل 3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

4.3.4 الخبرة المهنية:

معرفة الخبرة الغالبة لكل المجيبين على الاستبيان، حيث تناولت ثلاثة فئات وفق مجالات محددة وهي: أقل من 5 سنوات، من 6 إلى 10 سنوات، أكثر من 11 سنة. كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 6: إجابات أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

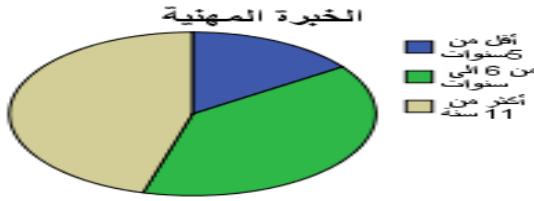
الخبرة المهنية	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
أقل 5 سنوات	7	15.2	15.2
من 6 إلى 10 سنوات	18	39.1	54.3
أكثر من 11 سنة	21	45.7	100.0
المجموع	46	100.0	

المصدر: بيانات الاستمارة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

إن الفئة الغالبة شملت ذوي الخبرة العالية إلى أزيد من 11 سنة حيث قدرت نسبتها إلى 45.7%، يليها أصحاب الخبرة التي تتراوح من 6 إلى 10 سنوات التي قدرت نسبتها ب 39.1%، وأخيرا نجد أصحاب أقل خبرة التي شملت أقل من 5 سنوات بنسبة مقدرة ب 15.1%. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 4: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

مدى توافق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 الموسوم بالعناصر المقنعة مع نظيره من المعايير الدولية- دراسة مقارنة -



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

4.4 نتائج الاستبيان

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل التي تبين الاتجاه العام لأفراد العينة، إذ سوف يتم التطرق إلى النتائج التي تم الحصول عليها من إجابات العينة والوصول إلى الهدف المنشود المتمثل في وجود اختلافات بين المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 ونظيره من المعيار الدولي حسب العينة المدروسة.

1.4.4 نتائج المحور الأول:

قام الباحثين بعرض النتائج وتحليلها حسب تسلسل أسئلة الاستبيان الموزع. من خلال الجدول الموالي يمكن الإجابة على السؤال الفرعي الأول الخاص بالمحور الأول: هل يوجد اختلافات بين معيار التدقيق الجزائري رقم 500 العناصر المقنعة الصادر مؤخرا والمعيار الدولي للتدقيق؟

الجدول 7: نتائج الاستبيان الخاص بالمحور الأول الخاص بدراسة مقارنة للمعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 الموسوم "العناصر المقنعة" مع نظيره الدولي للتدقيق

المؤشرات الإحصائية			الإجابات			تكرار	العبرة
الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	محايد	لا	نعم	ت %	
نعم	0.188	1.11	2	1	43	ت %	بعد اطلاعكم على مضمون معيار التدقيق الدولي والجزائري رقم 500 هل يمكن القول إنه يوجد توافق كبير بينهما
			4.3	2.2	93.5	%	

نعم	0.126	1.09	1 2.2	2 4.3	43 93.5	ت %	هل هناك توافق من ناحية الواجبات التي يجب الالتزام بها من المدقق
نعم	0.319	1.24	3 6.5	5 10.9	38 82.6	ت %	هل يرجع الاختلاف السائد بين المصطلحات المستخدمة في المعايير الدولية والجزائرية إلى إعادة الصياغة والترجمة
نعم	0.116	1.13	0 0	6 13	40 87	ت %	هل يمكن القول أن هناك تطابق وتوافق بين المعيارين في إجراءات التدقيق للحصول على الأدلة كونهما تناول نفس العناصر التي تمثلت في التفتيش الملاحظة... الخ
نعم	0.236	1.17	2 4.3	4 8.7	40 87.0	ت %	هل المعيارين تطرقا إلى نفس الهدف
نعم	0.132	1.15	0 0	7 15.2	39 84.8	ت %	هل يمكن القول أن المعيار الجزائري مستوحى كلياً من الدولي دون تغيير
نعم	0.107	1.07	1 2.2	1 2.2	44 95.7	ت %	هل يمكن القول أن المعيار الدولي للتدقيق أكثر تفصيلاً من المعيار الجزائري نظراً لوجود توضيحات إضافية لم يتطرق إليها المحلي

مدى توافق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 الموسوم بالعناصر المقنعة مع نظيره من المعايير الدولية- دراسة مقارنة -

نعم	0.132	1.15	0 0	7 15.2	39 84.8	ت %	يمكن القول أن المعيار المحلي تطرق إلى أهم العناصر التي تتناسب مع الواقع الاقتصادي لهذا غير معق
نعم	0.143	1.11	1 2.2	3 6.5	42 91.3	ت %	حسب رأيكم هل هناك توافق بين المعيارين من ناحية الشكل والمضمون بالرغم من بعض الاختلافات
نعم	0.166	1.14	المتوسط العام لأسئلة المحور الأول				

المصدر: بيانات الاستمارة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2.4.4 نتائج المحور الثاني

بعد إتمام تحليل نتائج المحور الأول سوف التطرق إلى تحليل نتائج المحور الثاني المخصص لدراسة محتوى ومضمون المعيار الجزائري رقم 500 الموسوم "العناصر المقنعة"، ومعرفة مدى التزام المدقق بهذا المعيار عند إعداد تقريره، فالجدول الموالي يساعدنا على الإجابة على السؤال الفرعي الخاص بالمحور الثاني: هل عدم الحصول على أدلة إثبات كافية من المدقق يؤثر سلبا على مصداقية رأيه الفني؟

الجدول 8: تحليل نتائج الاستبيان الخاص بالمحور الثاني الخاص بدراسة محتوى ومضمون

المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 الموسوم "العناصر المقنعة"

المؤشرات الإحصائية			الإجابات			تكرار	العبارة
الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	محايد	لا	نعم	ت %	
نعم	0.043	1.04	0 0	2 4.3	44 95.7	ت %	هل اطلعتم مضمون المعيار الجزائري للتدقيق الموسوم بالعناصر المقنعة

محمد أمين لعروم، سامية فقير

نعم	0.022	1.02	00 00	01 02.2	45 95.7	ت %	تعرف العناصر المقتعة على أنها كل المعلومات التي يستند إليها المدقق عند إبداء رأيه، هل تعد هذه العناصر ضرورية لدعم رأيه
نعم	0.022	1.02	00 00	01 02.2	45 97.8	ت %	هل المعلومات المتحصل عليها من المحاسبة كالتقيد المحاسبية والوثائق الثبوتية كالفواتير مصدرا مهما للعناصر المقتعة
نعم	0.043	1.04	0 0	02 04.3	44 95.7	ت %	هل تعتبر مرحلة جمع العناصر المقتعة ضرورية في خطة المدقق أثناء تأدية مهامه لا يستغنى عنها
نعم	0.000	1.00	0 0	00 00	46 100	ت %	عند عدم حصولكم على العناصر المقتعة الضرورية هل تعتمدون على إجراءات أخرى
نعم	0.043	1.04	00 00	02 04.3	44 95.7	ت %	هل تنوع مصادر الحصول على المعلومات والعناصر المقتعة تعد أكثر ثقة من المجموعة من مصدر واحد
نعم	0.081	1.09	0 0	04 8.7	42 91.3	ت %	هل يمكن القول أن عدم حصول المدقق على أدلة إثبات كافية وملئمة يستند عليها في مهمتها يقلل من مصداقية تقريره

مدى توافق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 الموسوم بالعناصر المقنعة مع نظيره من المعايير الدولية- دراسة مقارنة -

نعم	0.081	1.09	0 0	04 2.2	42 91.3	ت %	هل يمكن القول بالمعلومات المتحصل عليها من مصادر خارجية تعد أكثر مصداقية من التتبع من داخل المؤسسة
نعم	0.126	1.09	01 2.2	02 4.3	43 93.5	ت %	المعلومات المتحصل عليها بالملاحظة أكثر مصداقية من الطرق الأخرى
نعم	0.099	1.11	00 00	05 10.9	41 89.1	ت %	هل المعيار الجزائري الخاص بالعناصر المقنعة يلبي احتياجات المدققين
نعم	0.250	1.20	02 4.3	05 10.9	39 84.8	ت %	عند الوقوع في مشكل هل تعتمدون على المعيار الجزائري كمرجع رغم كونه أقل تفصيلا من الدولي
نعم	0.062	1.07	00 00	03 6.5	43 .93.5	ت %	عند التشكيك في مصداقية العناصر المقنعة المتحصل عليها هل تلجؤون إلى الإجراءات الأخرى
نعم	0.062	1.07	00 00	03 6.5	43 93.5	ت %	في حالة عدم حصولكم على المعلومات كرفض الإدارة منح تصريح المطلوب منها هل تشيرون ذلك في التقرير
نعم	0.072	1.06	المتوسط العام لأسئلة المحور الثاني				

المصدر: بيانات الاستمارة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

5. تحليل النتائج

يتم في هذا العنصر تحليل النتائج المتحصل من أجوبة عينة الدراسة التطبيقية التي تخص مدى توافق معيار التدقيق الجزائري رقم 500 الموسوم بالعناصر المقنعة مع نظيره الدولي، بغية للوصول إلى الهدف المنشود وكذا اختبار الفرضيات.

1.5 تحليل نتائج المحور الأول المتعلقة بدراسة مقارنة للمعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 الموسوم "العناصر المقنعة" مع نظيره الدولي للتدقيق

حسب النتائج والنسب الظاهرة في الجدول السابق رقم 7 المستخرجة من البرنامج الإحصائي، اتضح على إجماع أغلبية أفراد عينة الدراسة الذين كانت لهم اطلاع على معايير التدقيق الدولية عامة والمعيار رقم 500 خاصة، فكانت مختلف إجاباتهم متقاربة وموافقة ومؤيدة لعبارة المحور الأول الذي خصص لمعرفة وهناك توافق واختلاف بين المعيارين حسب نظرة المختصين الخبراء في الميدان، فاتضح أن أغلبية الإجابات كانت توضح أنه لا يوجد اختلاف بينهما حيث هناك توافق كبير بين المعيارين الخاص بالعناصر المقنعة نسبة للمتوسط الحسابي ونسبة الإجابات بنعم التي اتضحت في الأسئلة رقم 1، 12 التي لها علاقة مباشرة بالمحور الأول. كما يظهر المتوسط الحسابي الإجمالي المساوي ل 1.14 على اتفاق أغلبية الأفراد بالإجابة ب«نعم»، كون تنحصر في الفئة الأولى (1)، 1.66 من المقياس الثلاثي، فهذا مؤشر يبين على اتفاق شبه كلي لأفراد العينة على عدم وجود اختلافات بين المعيارين، كما قدر الانحراف المعياري المتوسط ب 0.166 المبين أنه يوجد توافق وانسجام بين الإجابات التي تمحورت أغليبتها في الإجابة الأولى "نعم"

1.1.5 اختبار صحة الفرضية الأولى:

H_0 : لا يوجد اختلاف بين معيار التدقيق الجزائري رقم 500 الموسوم "العناصر المقنعة" والمعيار الدولي.
 H_1 : يوجد اختلاف بين معيار التدقيق الجزائري رقم 500 الموسوم "العناصر المقنعة" والمعيار الدولي.
 من أجل اختبار فرضيات الدراسة، قام الباحث إلى إخضاع بعض إجابات أفراد عينة الدراسة التي لها علاقة مباشرة بالسؤال المطروح لاختبار (t) ذات دلالة (0.05)، مع اتخاذ القرار بعد الاختبار التالي: فيتم رفض الفرضية العدمية إذا كان مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$)، أو قبول فرضية العدم عند ($a \geq 0.05$)

سوف يتم اختبار فرضيات الدراسة من نتائج الجدول الموالي المستخرجة من برنامج

التحليل الإحصائي:

مدى توافق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 الموسوم بالعناصر المقنعة مع نظيره من المعايير الدولية- دراسة مقارنة -

الجدول 9: نتائج اختبار (T pour échelon unique test) لدراسة الاختلاف بين معيار التدقيق الجزائري رقم 500 الموسوم "بالعناصر المقنعة" مع نظيره الدولي.

القرار الإحصائي	مستوى الدلالة	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
قبول فرضية العدم	0.210	-1.272	0.188	1.11	بعد اطلاعكم على محتوى معيار التدقيق الدولي والجزائري 500 هل يمكن القول إنه يوجد توافق كبير بينهما وعدم وجود اختلافات
قبول فرضية العدم	0.152	-1.456	0.143	1.11	حسب رأيكم هل هناك توافق بين المعيارين من ناحية الشكل والمضمون بالرغم من بعض الاختلافات

المصدر: بيانات الاستمارة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير النتائج السابقة إلى قيمة (T) للسؤالين اللذان لديهم علاقة بالسؤال الفرعي الأول، حيث قدرت في السؤال الأول ب 1.272-درجة حرية تقدر ب 45، ومستوى دلالة مساوي ل 0.210، أما بالنسبة للسؤال الثاني قدر مستوى الدلالة ب 0.152، من هذا يتبين أن مستوى الدلالة المجدول أكبر من المستوى الحرج 0.05. لذلك يتم قبول فرضية العدم أي عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات الأفراد حول مقارنة معيار التدقيق الجزائري الموسوم "العناصر المقنعة" والمعيار الدولي.

2.5 تحليل نتائج المحور الثاني المتعلقة بدراسة محتوى ومضمون المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 الموسوم "العناصر المقنعة"

بعد دراسة نتائج البرنامج الإحصائي والمبينة في الجدول اتضح أن معظم إجابات أفراد العينة كانت بالموافقة وبتأييد العبارات المطروحة واتضح جليا من خلال عدد الإجابات "بنعم"، وكذا المتوسط الحسابي لكل عبارة الذي كان دائما محصور بين (1، 1.66) أي ضمن الفئة الأولى من المقياس الثلاثي ليكارت.

كما قدر المتوسط الحسابي العام لأجوبة المحور الثاني 1.06 تأييد العبارات المطروحة، كون ينتمي إلى الفئة الأولى التي تبين على الموافقة، والأمر الأوضح من خلاله

أنه أقرب بكثير إلى الواحد أي يدل أن جل المجيبين كانوا موافقين على العبارات وكانت جل الإجابات بنعم. كما قدر الانحراف المعياري المتوسط ب 0.072 الذي يفسر على عدم تشتت الإجابات وارتكازها بكثرة في الإجابة الأولى.

من خلال تحليل النتائج التي ستساعدنا على الإجابة على السؤال الفرعي الثاني الخاص بالمحور الثاني الذي تناول هل عدم الحصول على أدلة إثبات كافية من المدقق يؤثر سلبا على مصداقية رأيه الفني؟، فإن مختلف الإجابات التي لها علاقة بالسؤال المطروح وتأييد العبارات المطروحة من أفراد العينة في الأسئلة (2،5،8) التي كان متوسطها الحسابي (1.09،1.02،1.04) على التوالي، تفسر على تمحور مختلف الإجابات بالموافقة أي بنعم. لهذا إن عدم الحصول على أدلة إثبات كافية يؤثر سلبا على مصداقية التقرير.

1.2.5 اختبار صحة الفرضية الثانية:

H0 : إن عدم حصول المدقق على أدلة الإثبات كافية لا يؤثر على مصداقية رأيه الفني.
 H1 : إن عدم حصول المدقق على أدلة الإثبات كافية يؤثر على مصداقية رأيه الفني.
 من أجل اختبار الفرضيات، قام الباحث إلى إخضاع بعض إجابات أفراد العينة التي لها علاقة مباشرة بالسؤال المطروح لاختبار (t) ذات دلالة (0.05)، ظهرت النتائج كمايلي:
 الجدول 10: نتائج اختبار (T pour échelon unique test) لدراسة الاختلاف بين معيار التدقيق الجزائري رقم 500 الموسوم "بالعناصر المقنعة" مع نظيره الدولي.

القرار الإحصائي	مستوى الدلالة	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
رفض فرضية العدم	0.000	64.35 -	0.043	1.04	تعرف العناصر المقنعة على أنها كل المعلومات التي يستند إليها المدقق عند إبداء رأيه، هل تعد هذه العناصر ضرورية لدعم رأيه
رفض فرضية العدم	0.000	64.35 -	0.043	1.04	هل تعتبر مرحلة جمع العناصر المقنعة ضرورية في خطة المدقق أثناء تأدية مهامه لا يستغنى عنها
رفض فرضية العدم	0.000	45.54 -	0.081	1.09	هل يمكن القول أن عدم حصول المدقق على أدلة إثبات كافية وملئمة يستند عليها في مهمتها

مدى توافق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 الموسوم بالعناصر المقنعة مع نظيره من المعايير الدولية- دراسة مقارنة -

					يقل من مصداقية تقريره
--	--	--	--	--	-----------------------

المصدر: بيانات الاستمارة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أشارت النتائج (T) المبينة في الجدول أن قيمة (T) للسؤالين اللذان لديهم علاقة بالسؤال الفرعي الثاني، حيث قدرت في السؤالين الأول والثاني ب 64.35- بدرجة حرية تقدر ب 45، ومستوى دلالة مساوي ل 0.000، أما بالنسبة للسؤال الثاني قدر مستوى الدلالة ب 0.000 من خلال ما سبق يتبين أن مستوى الدلالة المجدول أقل من المستوى الحرج 0.05 لهذا في هذه الحالة رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أن عدم حصول المدقق على أدلة الإثبات الكافية يؤثر على مصداقية رأيه الفني.

كصفوة القول فمن خلال النتائج المتحصل عليها والملخصة في الجداول السابقة، يستنتج أنه يوجد اتفاق كبير من طرف أفراد العينة حول توافق وتشابه بين المعيار الجزائري والدولي رقم 500 الموسوم بالعناصر المقنعة، إذ اتضح ذلك من خلال أجوبتهم التي أكدت بشدة على هذا التوافق.

لذا من خلال النتائج سابقة الذكر يمكن للباحث الإجابة على فرضيات البحث:

- بالنسبة للفرضية الأولى: تم رفضها نظرا لوجود اختلاف وفروق بين المعيار الجزائري للتدقيق الموسوم "بالعناصر المقنعة" مع نظيره الدولي والتي اتضح من إجابات أفراد العينة؛
- أما فيما يخص الفرضية الثانية: فيتم تأكيدها إذ أن عدم حصول الحصول على أدلة إثبات كافية لا يؤثر سلبا على مصداقية التقرير والرأي الفني له.

5. خاتمة:

بعدما تناولت الدراسة الميدانية عينة من الأكاديميين والمهنيين ذوي الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، اتفقوا على أن العناصر المقنعة هي كل المعلومات التي يتحصل عليها المدقق سواء من داخل المؤسسة أو خارجها، التي تعد ضرورية في مهمته كونها تساعده على أداء مهامه، والحد من مخاطر التدقيق، وكذا المصدر الأساسي عند إبداء رأيه وعداد

تقريره، إضافة عن ذلك وسيلة إثبات عندما ينسب إليه الإهمال والتقصير. لهذا عدم الحصول على أدلة إثبات كافية سوف يقلل من مصداقية تقريره.

بعد التطرق إلى محتوى ومضمون المعيار الجزائري الموسوم بالعناصر المقنعة تبين أنه لا يوجد اختلاف مع نظيره الدولي، إذ يوجد توافق كبير بالرغم من بعض الاختلافات التي ظهرت في المصطلحات هذا راجع إلى إعادة الصياغة، وكذا استخدام الجرائز المصطلحات التي تتناسب مع البيئة الاقتصادية كانتهاج مصطلح المؤسسة بدل المنشأة، إلا أن هذه الاختلافات لا تؤثر على مضمون ومحتوى المعيار. فبالرغم من عدم الاختلاف بين محتوى المعايير الدولية والجزائرية إلا أنه يستلزم على الجزائر إصدار ما تبقى من المعايير كونها محلية يتم الاعتماد عليها لما تكتسيه من أهمية في تطوير الوضع الاقتصادي عامة والميدان المحاسبي والتدقيق خاصة، واتخاذ مرجع يعتمد عليه من طرف المهنيين لتطوير أدائهم المهني وإعطاء مصداقية عالية لتقريرهم.

بعد توزيع الاستبيان على عينة من المجتمع المتمثلة في أكاديميين ومهنيين ذوي خبرات ومؤهلات في مجال المحاسبة والتدقيق وتحليل البيانات المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- في ظل العولمة وتوسع الاستثمار الأجنبي مما انجر عنه انتشار المتزايد لشركات متعددة الجنسيات أصبح من الضروري وجود معايير تدقيق عالمية موحدة تساعد على الحد من الفروقات بين القوائم المالية لتعزيز التوافق الدولي، كما تعد مرجع دولي يمكن الاعتماد عليه عند قصور المعايير المحلية إصدار هذه المعايير،

- رغم أن المعيار الجزائري مستوحى من الدولي، لكن هذا الأخير كان أكثر تفصيلا كونه قدم تفسيرات وشروحات في نهاية كل معيار، عكس المعيار الجزائري لم يتطرق إلى ذلك؛

- اتفق أفراد الدراسة على أن المعيار الجزائري رقم 500 يعد مرجع يمكن الاعتماد عليه من المدقق أثناء أداء مهامه كونه يبين له إجراءات اللازمة للحصول على العناصر المقنعة التي يستند عليها عند إبداء رأيه؛

- ارتأى أفراد عينة الدراسة إلى وجود توافق كبير بين المعيار الجزائري رقم 500 مع نظيره الدولي وعدم وجود اختلافات جوهرية بينهما، على الرغم من وجود اختلاف في المصطلحات وهذا حسب المهنيين والأكاديميين راجع إلى إعادة الصياغة إضافة إلى استخدام مصطلحات تتناسب والواقع الاقتصادي، إلى أنه لا يؤثر على محتوى ومضمون المعيار؛

مدى توافق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 الموسوم بالعناصر المقنعة مع نظيره من المعايير الدولية- دراسة مقارنة -

- وجود تطابق تام في رقم المعيار واسم المعيار وكذا مجال التطبيق فكلاهما تتاولا واجبات ومسؤوليات المدقق؛
- هناك اختلاف في صياغة المصطلحات حيث يرجع ذلك إلى إعادة الصياغة والترجمة، وكذا استخدام المصطلحات التي تتلاءم مع البيئة الجزائرية؛
- اتفاق أفراد العينة إلى أن كل المعلومات التي يستند إليها المدقق عند إبداء رأيه، تعد ضرورية لدعم رأيه لا يمكن الاستغناء عنها؛
- إن عدم الحصول على أدلة إثبات كافية يستند عليها المدقق يقلل من مصداقية تقريره. وانطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات وهي:
- ضرورة على إصدار قانون يلزم ممارسي المهنة من الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية واتخاذها كمرجع ودليل إرشادي يستند عليه عند تأدية مهامه وتحسين أدائهم؛
- بعد إجبار المهنيين على الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية ضرورة المتابعة المستمرة لهم؛
- يجب جعل المنظمات المحلية المشرفة على مهنة التدقيق مستقلة تماما عن وزارة المالية؛
- إصدار باقي المعايير كدفعة واحدة في أقرب الأجال حتى يتسنى للمهنيين الاعتماد عليها في مهمتهم.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

- 1- مراد حسين العلي، "معايير التدقيق الدولية"، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015.
- 2- محمود سلامة رأفت وآخرون، "علم تدقيق الحسابات العملي"، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011.
- 3- حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، "أصول المراجعة"، الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014.
- 4- هادي التميمي، "مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية"، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، 2006.

5- الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة"، الجزء الأول، طبعة عام، 2014.
مقالات:

6- ناظم شعلان جبار، "التدقيق المحاسبي الدولي والبيئة العراقية - متطلبات التوافق والتطبيق-(دراسة مقارنة)"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، 2016.

7- كريمة بن حواس، عمر بنية، "دراسة تطبيقية لتوجه الجزائر نحو تبني معايير التدقيق الدوليةISA"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد40، ديسمبر، 2016.
المدخلات:

8- السعيد قاسمي، أحمد حيرش، "محاولة تقييم لواقع التدقيق في الجزائر على ضوء دراسة حالة مكاتب التدقيق بولاية المسيلة الجزائرية، مع إمكانية الاستفادة من التجربة المصرية"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة حول دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنعقد يومي6، 7مايو2017، جامعة الإسكندرية، مصر.
المراجع باللغة الأجنبية:

مؤلفات:

9- Robert Obert. Marie- Pierre MAIRESSE, " **Comptabilité et audit MANUAL ET APPLICATIONS**,"2ème édition, DONUD, France, 2009.

مقالات:

10- Mansouria Zaafrane, "**L'efficacité du commissariat aux comptes en vertu de l'application des normes (International Standards Auditing) cas des commissaires aux comptes Algériens**", Revue finance et marchés N°07, université Mostaganem, septembre 2017.

مصادر أخرى:

11- Ministère de finance, **décision N°002, N° 150, N°23 correspond douze normes algériennes d'audit 2016-2017.**

12- Ministère de finance, **décision N° 77 correspond quatre normes algériennes d'audit 2018.**